

ملك البحرين يُلغى إسقاط جنسية 551 مواطناً



الملك البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة

وذكرت وكالة الأنباء البحريني أن الملك حمد بن عيسى آل خليفة أحكاماً بإسقاط جنسية 551 بحرينياً، وأقر تلبيتها، حسب ما أوردت وكالة الأنباء الرسمية.

هجوم إرهابي على مركز مباحث الزلفي وسط السعودية

سعودية فإن «الهجوم الإرهابي» كان يستهدف مقر رئاسة أمن الدولة بالزلفي، مضيفة «لله الحمد تمكن الإبطال من النقصي للمهاجمين وقتلهم».

وأظهر مقطع فيديو متداول مركبة كانت تقف أمام المركز بصور مشتبها فيها بينما كان يحوم الإرهابيين أمام المركز.

المهاجمين، كما أفادت مصادر أخرى أن «مهاجمي مركز مباحث الزلفي حملوا رشاشات وقنابل ورجاجات حارقة».

ويقع مركز الشرطة في الزلفي على بعد حوالي 250 كيلومتراً إلى الشمال من الرياض.

وبحسب حسابات

وفق ما أورد موقع «سبتمبر نت» التابع لوزارة الدفاع اليمنية، وأكد أن المعارك، أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف ميليشيا الحوثي، وأسر أحد عناصرها، فيما استعادت قوات الجيش كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة المتنوعة.

من ناحية أخرى عيشت ميليشيات الحوثي الانقلابية، قادراً إخوانياً، عضواً في مجلس الشورى التابعة لها، حسب ما ذكر موقع «المشهد العربي»، السبت.

وأصدر رئيس ما يسمى المجلس السياسي الأعلى مهدي المشاط، قراراً بتعيين عادل محمد حسن دماج، عضواً في مجلس شوري الميليشيا في صنعاء.

ويأتي تعيين القيادي الإخواني عادل دماج، في إطار التقارب بين ميليشيا الحوثي، وجماعة الإخوان المسلمين في اليمن (حزب الإصلاح).

والقيادي الإخوان عادل دماج، هو شغل القيادي الإخواني محمد حسن دماج، الذي يعد من مؤسسي تنظيم الإخوان المسلمين شمال اليمن، وقاد حرباً ضد الجبهة الوطنية في المناطق الوسطى، ورشحته جماعة الإخوان (حزب الإصلاح) لتولي عدد من المناصب، منها وزيراً لسلالة المحلية والداخلية، وكان محافظاً لمحافظة عمران في 2014، عندما سيطر الحوثيين على المحافظة.

وكانت ميليشيا الحوثي، اعتقلت محمد حسن دماج بعد دخول صنعاء، غير أنها أطلقت سراحه وتوفي مؤخرًا، وقد أقامت الميليشيا جنازة رسمية للقيادي الإخواني.

اليمن : عشرات القتلى والجرحى الحوثيين في الضالع



جنود يمنيون في الجوف

عدن - «وكالات» : قُتل وجرح العشرات من عناصر ميليشيا الحوثي الإرهابية، مساء السبت، في مواجهات مع قوات الجيش الوطني اليمني، وغارات جوية لمقاتلات التحالف العربي لدعم الشرعية استهدفت مواقعهم في محافظة الضالع جنوب البلاد.

وشنت قوات الجيش الوطني، هجوماً على مواقع ميليشيا الحوثي الإرهابية، في منطقة يعس، وموقع ملزق، بجهة مريس شمال المحافظة، بحسب ما ذكر موقع «سبتمبر نت» الإخباري.

وأُسفر الهجوم عن مصرع 27 من عناصر الميليشيا، بينهم القيادي المدائي الدعو محمد الشاكري، والمكشي أبو الزهراء، وتدمير طقمين عسكريين تابعين للجبهة ذاتها.

وفي غضون ذلك استهدفت مقاتلات دعم الشرعية في اليمن، السبت، مواقع تركز الميليشيا، في منطقتي، يعس، وجحلا في الجبهة ذاتها.

وأُسفرت الغارات عن تدمير عدد من الأليات التابعة للميليشيا الحوثية، بينها دبابة، ومصرع وجرح عدد من عناصرها، بحسب ما أفاد موقع «نور يمن» الإخباري اليمني.

كما استهدفت الغارات معسكراً تدريبياً للميليشيا، غرب منطقة العود، ما أدى إلى مصرع 20 من عناصرها، وجرح 15 آخرين، وتدمير عدد من الأليات، التابعة لها.

واستهدفت غارات جوية أخرى، تعزيزات للميليشيا في نقل حده، كانت متجهة من مديرية النادرة بمحافظه إب، إلى جهة حمك،

مما أسفر عن تدمير عدد من أطقم الميليشيا، ومصرع وجرح من كان على متنها.

وأكد شهود عيان أن أربعة أطقم نقل جثث لقتلى الميليشيا، وصلت، الجمعة، إلى مستشفى الثورة بمحافظه إب، قادمة من جهة حمك.

وأوضح شهود العيان أن من بين جثث قتلى الميليشيا، جثث أطفال من محافظات، إب، ودمار، وعمران، وصحبة، دفعت بهم الميليشيا الإرهابية للقتال في صفوفها.

من جهة أخرى قتل مدنيان

عندما أسفر عن تدمير عدد من أطقم الميليشيا، ومصرع وجرح من كان على متنها.

وأكد شهود عيان أن أربعة أطقم نقل جثث لقتلى الميليشيا، وصلت، الجمعة، إلى مستشفى الثورة بمحافظه إب، قادمة من جهة حمك.

وأوضح شهود العيان أن من بين جثث قتلى الميليشيا، جثث أطفال من محافظات، إب، ودمار، وعمران، وصحبة، دفعت بهم الميليشيا الإرهابية للقتال في صفوفها.

من جهة أخرى قتل مدنيان

إلى إصابة جنديين أحدهما جرحه خطيرة.

من جانب آخر حررت قوات الجيش اليمني، السبت، مواقع

وأوضح الموقع التابع للجيش

الوالية العمالة التابعة للجيش

اليمني، أن المدنيين كانوا يستقلون

دراجة نارية عندما انفجر بهما لغم

في منطقة للسنا بمديرية الحالي.

ومن جهة أخرى، أفاد الموقع بأن

ميليشيا الحوثي الإرهابية انتهكت

اتفاق وقف إطلاق النار، بقصفها

لمواقع تتركز فيها وحدات من

الوية العمالة في جنوب مديرية

حيس ومديرية التحنا، ما أدى

بإتجاه عمق منطقة «الظهرة»

المعارضة تعلق التفاوض مع المجلس العسكري الانتقالي

السودان: اعتقال عدد من كبار مسؤولي الحزب الحاكم السابق

الخرطوم - «وكالات» : اعتقلت السلطات السودانية عدداً من كبار مسؤولي حزب المؤتمر الوطني السوداني الحاكم سابقاً الذي كان يترأه الرئيس المخلوع عمر حسن البشير. في خطوة قد تعزز المجلس العسكري الذي يواجه ضغطاً متزايداً من قبل المحتجين لتسليم السلطة.

وقال المجلس العسكري الانتقالي إنه قرر إحالة جميع من هم برتبة فريق بجهاز الأمن الوطني والخبرات وعدهم ثمانية للقواعد في إطار عملية إعادة هيكلة الجهاز.

كانت جماعات المعارضة قد طالبت في وقت سابق بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية.

وكان مصدر قضائي قد ذكر في وقت سابق يوم السبت إن النائب العام بدأ التحقيق مع البشير بشأن الاتهامات بقيامه بغسيل أموال وحيازة مبالغ ضخمة من العملات الأجنبية دون سند قانوني.

من ناحية أخرى علقت قوى إعلان الحرية والتغيير السودانية، تحالف يضم تجمع المهنيين السودانيين، مع خمس قوى معارضة أخرى، أمس الأحد المفاوضات مع المجلس العسكري في العايدين، ومدبر

ووضعت المعارضة مطالب فورية



سودانيون يعصمون أمام مقر قيادة القوات المسلحة البرية في الخرطوم

الأمين جلال الدين الشيخ، فضلاً عن عضو المجلس الطيب بابكر. ودعت قوى المعارضة المحتجين للاستمرار في الاعتصام أمام مقر القيادة العامة للجيش السوداني وسط الخرطوم حتى تحقيق كافة المطالب.

وقال بيان لقوى الحرية والتغيير تلقت وكالة الأنباء الألمانية نسخة منه اليوم، إن قوى الحرية التمتست

في اجتماعها ليل اس مع المجلس العسكري، رفض الاعتراف بها محلاً للحراك الثوري في السودان. وأشارت محاولات المجلس إعادة ما أسمته بالنظام البائد للسلطة عبر إشراك أتباع السلطة السابقة في ترتيبات الفترة الانتقالية.

وأضاف البيان «هناك محاولات من المجلس العسكري لفرض توافق ناعم مع ذيول النظام السابق في

تشكيل السلطة المدنية، عبر تشكيل لجنة تشسيقية تعيد هزل مسرحية الحوار الوطني للنظام البائد».

وشدد البيان على موقف قوى الحرية في تشكيل مجلس رئاسي يتمثل محدود من الجي، منها المجلس العسكري بالالتفاف ومحاوله إحياء النظام السابق وإعادة عناصره للسلطة.

وذكر أن المجلس العسكري الانتقالي اسلم السلطة بعد انقلابه على النظام السابق وأجبر رئيسه عمر البشير على التنحي، على خلفية اعتصام مفتوح غلظه مئات الآلاف من المحتجين أمام مقر القيادة العامة للجيش السوداني للمطالبة بإسقاط النظام.

من جهة أخرى ذكرت وكالة السودان للأخبار، أن النائب العام المكلف الوليد سيد أحمد محمود أمر، السبت، بتشكيل لجنة عليا للإشراف على التحقيق في بلاغات الفساد وألثال العام والدعاوى الجنائية الخاصة بالأحداث الأخيرة.

وأضافت الوكالة، أن النائب العام الوليد سيد أحمد، وجه خطاباً لمدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني يطلب فيه رفع الحصانة عن عدد من مسؤولي الجهاز للاحضاء بهم في قتل مدرس خلال احتجاجات في فبراير.

وفي نيويورك دان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الهجوم، مشيراً إلى أن القوة الدولية ردت على المهاجمين قتلقت أحدهم واعتقلت ثمانية آخرين.

وقال الأمين العام في بيان إن «قوات منوسما ردت قتلقت مهاجماً واعتقلت ثمانية آخرين»، داعياً السلطات المالية إلى «التحرك بسرعة لتحديد هوية مرتكبي هذا الهجوم وتقديمهم للعدالة».

مشاوراته لتعيين رئيس وزراء جديد، بعدما استقال رئيس الوزراء سوميلو مويي مايبغا الخميس، بعد أقل من شهر من مقتل نحو 160 مدنياً في وسط البلاد وسلسلة تظاهرات ضد السلطات.

ولم يدل زعيم المعارضة والمرشح الخاسر في الانتخابات الرئاسية في 2018 صموئيل سيبسي بأي تصريح بعدما استقيله الرئيس كيتا عصر السبت.

«وكالات» : قتل عنصر مصري في قوة الأمم المتحدة في مالي وأصيب أربعة من وحدته بجروح في انفجار لغم لدى مرور قافلته في وسط البلاد السبت، وفق ما أعلنت المنظمة الدولية.

وقع الهجوم صباح السبت على الطريق بين بويتنزا وبوني قرب الحدود مع بوركينا فاسو.

وترأمن الهجوم مع مواصلة الرئيس ابراهيم بويكر كيتا

العراق: الإعدام شنقاً لـ 4 إرهابيين تسلمهم من سوريا



محكمة عراقية

بغداد - «وكالات» : أصدرت السلطات القضائية العراقية، الأحد، أول الأحكام بالإعدام شنقاً لأربعة إرهابيين تسلمتهم حكومة بغداد من قوات سوريا الديمقراطية خلال الأشهر الأخيرة.

وكانت محاكم بغداد قد باشرت الأسبوع الماضي إجراءات محاكمة 900 عراقي يشتبه بانتمائهم إلى تنظيم داعش الإرهابي.

وذكر بيان صادر عن المركز الإعلامي لمجلس القضاء الأعلى أن «الهيئة الأولى في محكمة جنابات الكرخ نظرت قضية أربعة مدانين بالانتماء لعصابات داعش الإرهابية، نظروا عمليات إجرامية استهدفت المواطنين الأبرياء بهدف زعزعة الأمن والاستقرار داخل العراق وسوريا».

وأشار البيان إلى أن «الإرهابيين ثعت محاكمتهم من قبل المحاكم العراقية بعد استلامهم من قوات سوريا الديمقراطية كونهم مطلوبون للقضاء العراقي»، مبيناً أن «الحكم صدر بحفهم استناداً لأحكام المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب».

ونقل هؤلاء إلى العراق مع إطباق قوات سوريا الديمقراطية على منطقة الباغوز، آخر جيوب تنظيم داعش الإرهابي في شرق سوريا، وطرده منها.

وسبق للعراق أن أجرى محاكمات لآلاف من مواطنيه الذين اتهموا إلى تنظيم داعش، بينهم نساء، وحكم على مئات منهم بالإعدام.

ولا تزال بلاد الرافدين بين الدول الخمس الأولى في تنفيذ أحكام الإعدام في العالم، بحسب تقرير نشرته منظمة العفو الدولية الأسبوع الماضي.

وتضاعف عدد أحكام الإعدام الصادرة في المحاكم العراقية أربع مرات، من 65 في العام 2017، إلى 271 على الأقل في العام 2018.

لكن الأحكام الخفيفة كانت أقل من ذلك، وفقاً للمنظمة الحقوقية، حيث تم تنفيذ 52 عملية إعدام عام 2018، في مقابل 125 عام 2017.

وسبق للعراق أن حكم على مئات الأجانب، بإحكام تراوحت بين المؤبد والإعدام، ولكن لم ينفذ أي حكم

إعدام بحق مقاتل أجنبي من تنظيم داعش، اقترح العراق على دول التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة تولى محاكمة الجهاديين الأجانب المعتقلين في سوريا مقابل بدل مالي، ما سيجلب لدول عدة نفوذ استعادة مواطنيها.

لكن نفس الدافعين عن حقوق الإنسان من ناحية أخرى نقل موقع «ANFARIBIA» عن النائب العراقي عدي العواد مطالبهم رئاسة مجلس النواب العراقي، اعتبار معسكر البغيشة التركي ومن ينزربون داخله «إرهابيين وخارجيين عن القانون».

وتشهد العلاقات الدبلوماسية بين العراق وتركيا مئات الجنود والضباط مع ما يقرب 25 دبابة، وعدد من المدرعات في ديسمبر 2015 إلى مناطق في جنوب كردستان ضمن حدود إقليم كردستان العراقي، وتتركزها في معسكر بعشيقا الذي يبعد 20 كيلومتراً عن شرق الموصل.

وطالبت السلطات العراقية مراراً باستسحاب هذه القوة، لكن الحكومة التركية ترفض الاستسحاب تحت حجة وجود حزب العمال الكردستاني في جبال قندلر داخل الحدود العراقية.

وأشار عدي العواد، في تصريحه الصحفي، أن أعضاء في لجنة تقصي الحقائق البرلمانية «شهدوا حدثاً خطيراً ومهما وهو تجنيد وتسليح الآلاف من الشباب العراقيين في المعسكر التركي دون تحديد مهمة لهم»، مضيفاً أنهم طالبوا برئاسة مجلس النواب اعتبار هذا المعسكر «معسكراً إرهابياً وخارجاً عن القانون ومحاسبة كل من ينزرب به أو يلجأ اليه».

ونأتي مطلب النائب بعد قرار سابق للبرلمان العراقي في أكتوبر (نشرين الأول) عام 2016، دعت فيه الحكومة العراقية إلى اعتبار القوات التركية داخل الأراضي العراقية «قوات محنلة ومعادية»، وضرورة العمل على إخراجها من الأراضي العراقية، وحصل القرار على غالبية الأصوات.